قضية كركوك في الأبعاد الاستراتيجية

عبد الرزاق علي حمادي

الملخص:

حظيت قضية كركوك بعد عام ٢٠٠٣م بأهمية اتسعت ابعادها لتستوعب تداعيات الاحتقان التاريخي والتنوع العرقي والمصالح السياسية والاستراتيجية الوطنية والاقليمية المتقاطعة في هذه المنطقة الغنية باحتياطاتها النفطية، والحيوية بدلالة موقعها الجيوستراتيجي. مثلما تستحضر هذه القضية أهميتها من واقع التحديات التي تفرضها على مستقبل الدولة العراقية وقدرة النظام السياسي فيها على ترسيخ ثوابت الوحدة الوطنية وتشييد ثقافتها على ارضية رصينة من التوافقات السياسية ضمن الأطر الدستورية والديمقراطية البعيدة عن نهج العنف وثقافة الاقصاء والاستحواذ.

Abstract:

The issue of Kirkuk after 2003 the importance of expanded dimensions to accommodate the implications of the historical tensions and ethnic diversity of political and strategic national, regional and intersecting interests in this oil-rich region, and vital in terms of geostrategic location. Just as this issue conjures importance of the reality of the challenges posed by the future of the Iraqi state and the ability of the political system in which the consolidation of national unity and the fundamentals of the construction of culture on the solid ground of political consensus within the constitutional framework of democracy and away from violence and the culture of exclusion and acquisition approaches.

المقدمة:

لقد كان النفط قضية محورية في تقسيم أشلاء الدولة العثمانية والغنائم بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى بما في ذلك حقوق امتياز شركة النفط التركية TPC التي تعتبر أول شركة نفطية في العراق. وكان النفط محوراً أساسياً في رسم خارطة الشرق الأوسط وتوزيع سلطة الانتداب بين فرنسا وبريطانيا، اللتان تبادلتا السيطرة على ولاية الموصل وسوريا، بحيث أصبحت ولاية الموصل تحت سيطرة الانتداب البريطاني وذلك بعد أن تأكد لبريطانيا تواجد النفط في مناطق متعددة من ولاية الموصل ومن ضمنها كركوك.

ولم يكن النفط بعيداً عن خطط وأهداف الحصار على العراق الذي امتد من اب/أغسطس عام ١٩٩٠م وعن شن الحرب عليه واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣م ذلك الاحتلال الذي ارتبط ارتباط وثيق ومتلازم مع تفجر مشكلة كركوك في العراق وصعود الدور الدولي والإقليمي كمؤثر خارجي في رسم خارطة توازنات للصراع السياسي والاقتصادي الداخلي في مدينة كركوك خاصة والعراق عامة.

لقد فتح احتلال العراق بداية للتطلعات نحو الحرية والديمقراطية للعراقيين الا انهَ فتح أبواب لمشكلات سياسية واقتصادية كان من أبرزها مشكلة كركوك خصوصاً لما تحتويه من ثروات نفطية وأهمية استراتيجية وكذلك وجود رغبات ونيات ظاهرة ودفينة تتفق حيناً ومتضادة ومتخاصمة احياناً أخرى بين المكونات القومية في المدينة من عرب وكُرد وتركمان تنصب على حقوقها التاريخية والسياسية والثقافية، والذي كان يفترض ان يقدم سبل حل للمشكلة في حين أصبح هو اساس للمشكلة.

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية البحث من ولوج قضية كركوك منعرجا صعبا من التجاذبات والتقاطعات الإستراتيجية التي رسمت حدودها المصالح الاستراتيجية المتقاطعة لأطراف وقوى محلية وإقليمية ولم يكن السقف القانوني والدستوري قادرا على كبح جماح تلك التجاذبات او لجم مطامعها حتى غدت قضية كركوك أعقد مسائل العراق السياسية منذ الاستقلال، بل يمكن اعتبار الجدل والصراع حول هوية هذه المحافظة، أو الإقليم كما يرغب البعض اعتباره، قضية أثنية كلاسيكية لا يضاهيها إلا الصراع حول مدينة القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ان العراق ومحيطه الإقليمي يشهد تحولات سياسية واقتصادية عنيفة ومحاولات خارجية للتفتيت والتفرق ومحاولة الباحث لإيجاد سبل للحفاظ على أواصر الوحدة في مواجهة المساعي والاطماع الأمريكية والدولية والإقليمية للتفتيت في العراق.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة الى استخدم ادوات كل من المنهجين الاستنباطي أو الاستدلالي والاستقرائي لتحقيق التكامل المنهجي بالإضافة الى الاستعانة في هذه الدراسة الى عدة مداخل منها المدخل التاريخي من اجل بيان اسباب مشكلة كركوك والمراحل والتطورات التي مرت بها ومدخل قانوني والذي يدرس القوانين والتشريعات سواء التي اصدرتها الامم المتحدة أو أقرها الدستور العراقي بخصوص كركوك ومدخل سلوكي وظيفي ومدخل المصلحة القومية.

اولاً: مدخلات التأزم:

لا يخطئ الراي الذي يقول بان قضية كركوك تعد نزاعا اثنياً من الطراز الاول، وذلك لكونها نتاج تفاعل متغيرات عدة اسهمت في بلورتها وتعقيدها، بعضها ينبثق من حق تاريخي، وبعضها الاخر كان وليد الاهمية الجيواستراتيجية للمنطقة، والبعض الاخر تأتي من واقع الفسيفسائية العرقية التي يتشكل منها مجتمع كركوك.

البعد التاريخي وجذور المشكلة:

أصل اسم كركوك تاريخياً:

تشير دائرة المعارف الإسلامية إلى آراء المؤرخين والمختصين الذين تطرقوا إلى اسم كركوك، إن كلاً من (جاد S.H. Gadd) و(سدني سميث S. Smith) يعتقدان أن مدينة (أرفا Arrafa) القديمة كانت تحتل موقع مدينة كركوك الحالية. ثم تضيف أن الساسانيين كانوا يطلقون عليها اسم (كه رمه كان – Garmakan) أي بلاد أو موطن الـ (كه رم) أي الحار.

وهناك آراء عديدة بشأن أصل تسمية كركوك واشتقاقها. حيث ذهب العالمان الآثاريان العراقيان طه باقر وفؤاد سفر، إلى أن اسم كركوك انحدر من (كَركَر)، وهي اسم بقعة النار الملتهبة خارج كركوك.[i]

وهناك من يعتقد أن اسم كركوك أتى من السومرية بمعني (العمل العظيم) (كار – عمل، كوك – عظيم) من خلال الكتابات المسمارية التي تم اكتشافها على الألواح والرقم المسمارية. وتذكر مصادر التاريخ أن مدينة كركوك خضعت للاحتلال الإغريقي في عام ٣٣١ ق.م حيث قام الاسكندر المقدوني باحتلالها زمن الاشوريين وتحويلها إلى مركز لنشاطاته العسكرية في بلاد الشرق.[ii]

كما وردت في المصادر الأرمية أشارت إلى أصل تسمية كركوك بصورة (كرخا – د - بيث سلوخ Garkha De Beth Selook) أي مدينة السلوقيين، ولكن الدكتور جمال رشيد أحمد يذهب إلى الاعتقاد أن تسمية كركوك لا يمكن أن تعتبر اختزالاً للتسمية الآرامية المذكورة التي تطورت في العهد

الإسلامي إلى (كرخيني)، لأن هذه المدينة "وجدت قبل هذا التاريخ باسم (كركر) كتقليد لصوت نيران منابع النفط الموجودة في هذه المنطقة التي سميت فيما بعد (بابا كركر) التي كانت بمعبد (أناهيتا Anahita) قديماً.[iii]

وفي العهد الإسلامي ولأول مرة تشكل اسم كركوك وشاع على الألسن، مع أن من الصعب تحديد ذلك بدقة، بسبب تأخر ورود اسم كركوك في المصادر العربية مقارنة بمثيلاتها من المصادر الفارسية وهذا يعود إلى التقارب اللغوي بين الكردية والفارسية.[iv]

ولم يرد اسم كركوك في التاريخ بصيغته الحالية إلا في العهد التيموري في كتاب شرف الدين علي يزدي (ظفرنامه) الذي كتب في حدود سنة (١٤٢٤ – ١٤٢٥م).[v]

البعد الجيوستراتيجي لكركوك

كركوك جغرافيا وإدارياً:

تحتل كركوك موقعاً جغرافياً متميزاً من القسم الشمالي للعراق، فهي حلقة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. إذ تقع كركوك على أهم الطرق الموصلة إلى شمال العراق، ومن خلالها تمر أقصر الطرق التي تربط المدن بعضها مع بعض. وهذا ما جعلها عصب المواصلات التي تربط مدن العراق الرئيسية مع بعضها.[vi]

حيث كانت منطقة كركوك ممر سير التيارات التجارية والاجتماعية والحضارية وقد جعلتها قادرة على التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري في أوقات مختلفة على المناطق الاخرى. وتشكل كركوك مركز استراتيجي ونقطة مهمة في الطرق التجارية المارة في كل الأطراف بين إيران من الشرق والاناضول شمالاً والجزيرة وبلاد الشام والبحر المتوسط غرباً وكانت قديماً تقع على طريق الحرير الممتد من الصين إلى سواحل أوروبا.[vii]

تقع المدينة ضمن المنطقة المتموجة في كُردستان العراق على بعد 290كم شمال العاصمة بغداد، بين دائرتي العرض (35.54_34.48) شرقاً وبهذا تبلغ

مساحة المحافظة 20.000كم^{٢} تقريباً إما مساحة المدينة (قضاء المركز) هي 405كم^{٢} وهي قائمة في وسط هضبة قليلة الارتفاع حيث يبلغ معدل ارتفاعها 305م عن مستوى سطح البحر وتشرف على سهل منحدر إلى الجنوب تحيط بها من الشمال والشمال الشرقي والشمال الغربي سلسلة تلال وعلى سفوحها منابع غزيرة للنفط.(viii)

ولمدينة كركوك وحواليها جغرافيتها وثرواتها الطبيعية وأعظمها النفط أهمية بالغة محلياً وعالمياً، كما أنها وما تزال همزة وصل بين المناطق الجبلية والسهول والبوادي، ومناخياً تقع في منطقة انتقال بين مناخ المناطق ذات الأمطار الغزيرة والثلوج ومنطقة البوادي والسهول الجافة ذات الأمطار القليلة والحرارة العالية.(ix)

أي أنهُ مناخ انتقالي بين مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوي، وهو مناخ السهوب الذي يتميز بالبرودة الشديدة شتاءاً وانخفاض معدل الرطوبة وترتفع درجة الحرارة خلال الصيف، حيث تبلغ خلال شهر تموز ٤٩ ° درجة مئوية. يقع قسم من أراضي كركوك في منطقة شبه جبلية، وجزء صغير ضمن الجبال العالية، معظم الأراضي المجاورة لمدينة كركوك سهول ليس فيها تلال أو جبال وأقرب التلال والمرتفعات المجاورة هي تلال بابا كوركور حيث فيها النار الازلية المجاورة لحقول نفط كركوك وتليها تلال شوان في طريق كوسينجق وتلال قرة انيجير من الشرق في طريق السليمانية ومن الجنوب الشرقي تلال حسن (ليلان) وتليها سلاسل جبال بازيان وقرة داغ في الشمال الشرقي، وفي أقصى الجنوب الغربي تقع سلسلة جبال حمرين باتجاه الشمال الشرقي.(x)

التنوع العرقي:

يسكن كركوك مزيج من قوميات مختلفة من الاكراد والعرب، والتركمان، والآشوريين، والكلدان والارمن، الإضافة الى الصابئة المندائيين وأتباع الديانة الإيزيدية أيضا. ولعل هذا ما دفع الباحثين الى تشبيه مدينة كركوك بعراق مصغر.

وينقسم العرب والتركمان والاكراد عرضياً ما بين سنة وشيعة، وينقسم السنة بدورهم ما بين تيارات ومذاهب أيضاً وكذلك الشيعة، ولا أحد يعرف إلى أين يصل هذا التجزء الفسيفسائي. (xi)

وتشير دائرة المعارف البريطانية في طبعاتها القديمة الى أن أغلبية سكان المدينة من التركمان ويتركز وجودهم في مدينة كركوك بأحياء (التسعين، بريادي، المصلى)، وتبلغ نسبتهم حوالي ٨٠%، فيما يشكلون الاغلبية في أحياء (ساحة الطيران، قوريه، امام عباس، طريق بغداد).

ويتقاسمون الاكراد في حيي (شاطرلو، وحمام علي بك). أما في بقية احياء المدينة، فيتواجدون بنسبة أقل. أما العرب في المدينة، فينقسمون على قسمين: الاول، يشمل العرب الأصلاء الذين يمتد وجودهم السكاني بحدود محافظتهم الى مئات السنين، وعاشوا بين التركمان والأكراد في سلام والقسم الثاني وهو الاعظم من الوافدين الى المدينة وأطرافها في إطار سياسة التطهير العرقي والتي يرجع بعض القادة الاكراد تاريخها الى عام ١٩٦٣م، والتي تسارعت وتائرها منذ بداية سبعينيات القرن الماضي بعد استقرار الامور للنظام البعثي. ويتركز وجود العرب في كركوك بعدة مناطق، يشكلون فيها أغلبية هي: (العروبة، الممدودة، واحد حزيران، النصر، الواسطي، القادسية، العسكري، النداء، عرفة، العمل الشعبي، الحديدية).

ولتسليط الضوء أكثر على هذه الفسيفسائية العرقية المتداخلة من المناسب استقراء ما كتب عن التوزيع القومي لسكان محافظة كركوك خلال النصف الاول من القرن الماضي وقبل أن تتبلور سياسة التعريب وتأثيراتها السلبية على التكوين القومي لسكان المحافظة؛ فبالعودة إلى الإحصاء الذي قدمته الحكومة العراقية حول التوزيع القومي لسكان محافظة (لواء) كركوك الى (لجنة عصبة الامم) عام ١٩٢٤م، يتضح الاتي:

- ـ نسبة سكان الكرد ٤٢.٥%
- نسبة سكان التركمان ٢٣.٤%

- نسبة سكان العرب ٣١.٩%

ويظهر الاحصاء السكاني الذي اجرته الحكومة العراقية عام ١٩٥٧م أن سكان المدينة من الأكراد يمثلون الثلث فقط بواقع ١٨٧٥٩٣ نسمة وهي النسبة الأعلى في الأطراف والعرب ٣٧ بالمائة بواقع ١٠٩٦٢٠ نسمة والتركمان ٢٨ بالمائة بواقع ٨٣٣٧١ نسمة يمثلون النسبة الأعلى بالمركز والسوريان– الكلدان ١٦٠٥ نسمة، فيما أظهرت نتائجه على مستوى لواء كركوك أن الأكراد أقل من النصف، وبالتالي فالأغلبية للعرب والتركمان، إلا أن الأكراد بعد الاحتلال الأميركي للعراق قاموا بجلب ٦٠٠ ألف كردي إليها تحت شعار التكريد وعلى مدى خمس سنوات من الاحتلال لم تكن هناك أي بوادر لاحتمال ظهور الصراع في كركوك. [xii]

ثانياً: خارطة الرؤى والمصالح التي ساهمت في تصاعد قضية كركوك

تشكلت خارطة الصراع حول عائديه مدينة كركوك من تقاطع المصالح بين قوى عدة بعضها داخلية والاخرى دولية، مثلما اتخذ الصراع في هذه المنطقة اطوارا وابعادا لم تتقيد بمرجعية النص الدستوري بل تعدته الى لعبة المساومات والترجيحات السياسية التي انسابت منها ادوار مهمة لقوى فعلت فعلها المؤثر على مسار هذا النزاع العرقي.

خارطة المصالح الاستراتيجية الداخلية:

تتوزع مصالح الاطراف والقوى المتنازعة في كركوك على مساحات تتقاطع في احيان، وتتعاضد في احيان اخرى مصبغة على النزاع ابعادا أكثر تعقيداً. واهم هذه الاطراف (الاكراد، التركمان، وعرب كركوك)

الرؤى والمصالح الكردية: -

ينظر الأكراد لمدينة كركوك باعتبارها حقاً كُردياً مشروعاً (تاريخياً وجغرافياً)، لا يمكن التوصل بشأنه إلى "حلول وسط" على حد تعبير مسعود

البرزاني رئيس إقليم كُردستان العراق، كما يعدونها قدس الأقداس عندهم ويسعون لضمها إلى إقليم كُردستان وجعلها عاصمة للإقليم. (xiii)

إن هناك اختلافات عميقة في الرؤى بين إقليم كُردستان والهيئات التمثيلية الكُردية في كركوك، حيث تعتقد الأحزاب الكُردية على نطاق واسع بأن كركوك يجب أن تنضم إلى إقليم كُردستان، لكنها تختلف على العملية التي تؤدي إلى ذلك وكذلك على طريقة إدارة المحافظة. لذلك فإن موقفاً واحداً وواضحاً من جانب الكُرد لم تتم صياغتهُ بشكل نهائي لحد الآن. وإن الرؤى السائدة على الأرض هي أكثر اختلافاً. وما يتوضح منه يوحي بأن أكثر الكُرد في المحافظة يريدون لكركوك أن تتمتع بشكل من الوضع الإداري الخاص وأن الرأي السائد على نطاق واسع، هو أن تصبح كركوك جغرافياً جزء من إقليم كُردستان إلى جانب تمتعها بصلاحيات إدارية خاصة مقارنة بمحافظات أربيل ودهوك والسليمانية. كما يركز الموقف الكُردي على المادة ١٤٠ كأساس لحل قضية كركوك بالرغم من النواقص التي تتسم بها. (xiv)

ففي حين برهنت المادة ١٤٠ على قوة الأكراد فقد دلت أيضاً على ضعفهم ومعاناتهم الأساسية كأقلية، إذ يستطيع الأكراد نقض التشريعات التي تضرهم، ولكنهم لا يقوون على وضع قوانين تقيدهم في التنفيذ، كما هي الحال بالنسبة للمادة ١٤٠ ذاتها. أمر الموعد النهائي دون إجراء الاستفتاء، ودون أي تقدم حاسم في عملية التطبيع، بالرغم من أن عدداً من الوافدين العرب قد غادروا كركوك منذُ عام ٢٠٠٣م، قبل وصول الأكراد، لكن لم تتبعهم أية إعداد مهمة بعدها بالرغم من الضغط الكُردي المتواصل. والأسوأ من ذلك هو عودة أقلية فقط من أكراد كركوك بسبب غياب الأمن، والوظائف، والخدمات الأساسية. وتعطل كل جهود إعادة الأعمار هناك بسبب التناقضات بينهم وبين الحكومة المركزية، مع التدخلات المنهجية للجيش الأمريكي فيها. (xv)

أن وضع كركوك لهُ عواقب مزعزعة للاستقرار. وقد تسبب وضع كركوك مراراً في تعطيل إحراز تقدم في القضايا السياسية الرئيسية على الصعيد

الوطني كما أن عدم تسوية وضعها يعقد الترتيبات الأمنية ويعيق تقديم الخدمات العامة في المحافظة.[xvi]

حيثُ أن التوترات بين العرب والأكراد والتركمان في كركوك يمكن أن تتحول إلى عنف طائفي والذي قد يؤدي إلى حرب أهلية في العراق، ويؤدي إلى انفصال اقليم كُردستان. فالمدينة تضم أغنى آبار النفط في العالم، وهي تعد مخزوناً استراتيجيا يعول عليه الأكراد مستقبلاً في تطوير تجربتهم الفيدرالية باتجاه أكثر استقلالا.[xvii]

الرؤى والمصالح التركمانية: -

يرى التركمان ان كركوك هي مدينة تركمانية تاريخياً، ويشيرون إلى إحصاء العام ١٩٥٧م الذي أعطاهم أكثرية عددية في مدينة كركوك. لكن نتائج الإحصاء نفسهُ على مستوى المحافظة ككل أظهر أن الأكراد يتفوقون عددياً على كل من العرب على ٢٨% والتركمان ٢١%.[xviii]

يعتبر التركمان كركوك مدينة تركمانية في الأصل تضم طوائف أخرى. ويعزون الوجود الكُردي الكثيف في مدينة كركوك إلى الهجرات المدنية بعد العثور على النفط عام ١٩٢٧م أي أن وجودهم حديث في المدينة، ويقولون (أي التركمان) أنهم أول ضحايا التعريب، وقد عانوا من مصادرة الأراضي والتمييز في الوظائف، وسياسات لم يكن في وسعهم التخلص منها إلا إذا سجلوا أنفسهم كعرب. وغداة الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م عبَر التركمان علناً عن امتعاضهم لوصول الأكراد المرحلين إلى كركوك، مدعين أن من عادوا للاستقرار يزيدون كثيراً عن عدد من رحلوا، ومن ضمنهم أكراد من دول مجاورة. ويتهمون الأكراد باحتلال أراضي التركمان، كما أن الولايات المتحدة قامت بمساعدتهم كعقاب للتركمان على رفض تركيا في آذار عام ٢٠٠٣م منح القوات الأمريكية حق العبور من الأراضي التركية للعراق. ويصف التركمان المطالب الكُردية على أنها محاولة مفضوحة لاغتصاب النفط.[xix]

كما أن الرؤى التركمانية بخصوص احتمال إلحاق كركوك بإقليم كُردستان تتمحور حول الضمانات السياسية والثقافية، ومن ضمنها منح المجتمعات غير الكُردية الفرصة الكافية للمنافسة على جميع المناصب في حكومة إقليم كُردستان، ومنح منصب نائب رئيس الإقليم أو نائب مجلس الوزراء لهذه المجتمعات. علاوة على ذلك، فأن الموقف التركماني يلح على إدخال رموز غير كُردية في العلم وغيره من الرموز الوطنية. ويرى التركمان ان من الممكن تضمين هذه المبادئ في الدستور المستقبلي لإقليم كُردستان باعتبارها إجراءات تساعد على بناء الثقة. كما يرى التركمان أن بإمكان الحكومة العراقية ان تمنح ضمانات أخرى، مثل السماح لكركوك بالسعي للتحول إلى إقليم منفصل في المرحلة اللاحقة للاستفتاء.[xx]

رؤى ومصالح عرب كركوك: -

اعتاد العرب في العراق على أن يكونوا هم أصحاب القرار والسلطة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م، التي تضم المحافظات الكردية في شمال العراق وتنصيب ملك عربي لحكم العراق من شماله إلى جنوبه باعتبارهم الأغلبية في البلاد ولهم امتدادهم الواسع مع العالم العربي الأمر الذي يجعل من عرب كركوك يرفضون التبعية لحكومة الأكراد في الإقليم في حال انضمام كركوك إلى إقليم كردستان، وهذا متاتي من اعتبارات اولها وجودهم المشروع في كركوك وتشبثهم بالحق التاريخي والخصوصية الثقافية المتأتية من عراقة وجودهم فوق هذه الارض منذ الفتح الاسلامي لها وحتى يومنا هذا ودورهم في شؤون المدينة عبر التاريخ، فضلا عن صعوبة التخلي عن مناطق سكناهم وموارد رزقهم ومن جهة أخرى. وثانيها اعتقادهم بان الاكراد قد بالغوا في تصوير معاناتهم على ايدي الحكومات العراقية وبالتالي فهم يضخمون اعداد المهجرين من كرد كركوك الذين يتعين اعادة توطينهم. واخرها الحرص على سلامة العراق ووحدة اراضيه من منطلق وطني يرفض التطلعات الانفصالية التقسيمية للأكراد.[xxi]

خارطة المصالح الاستراتيجية الدولية:

تسود دول الجوار مخاوف مثلما تقودها الى الولوغ في امر كركوك مصالح شتى ورؤى متضاربة. ويمكن في هذا السياق التحري عن هذه القوى بين (تركيا وإيران وسوريا والولايات المتحدة الامريكية)

المصالح التركية: -

يرى الأتراك ان إجراء استفتاء على مستقبل كركوك في هذه الظروف الصعبة والملتبسة التي يعيشها العراق من شأنه تعقيد الأوضاع وزيادة توتيرها، بل ذلك قد يقود إلى حرب أهلية في المدينة وما حولها.[xxii]

وترى تركيا إن هناك خطوط حمراء تجاه كركوك تمس آمنها القومي وأنها مستعدة لاجتياح شمال العراق في حال خرقها من قبل الأكراد، ولعل أهم هذه الخطوط:

- عدم السماح بدخول القوات الكُردية البيشمركة إلى مدينة كركوك والسيطرة عليها.
- رفض ضم مدينة كركوك إلى إقليم كُردستان تحت أي بند لقناعة تركيا بأن مثل هذا الضم سيؤمن التمويل اللازم لإعلان إقامة دولة كُردية.
- الدفاع عن حقوق الأقلية التركمانية في حال تعرضها لاضطهاد أكراد العراق.
- وبالرغم من خرق الأكراد لبعض هذه الخطوط إلا أن تركيا لم تتأخذ موقف حاسم حيالهم وهذا يعود لسببين رئيسيين:

- **الأول:** ان اكراد العراق لم يعلنوا دولة كما كان متوقعاً.
- **الثاني:** إعلان الإدارة الأمريكية مراراً عقب غزوها للعراق أنها لن تسمح لدول الجوار العراقي بالتدخل في شؤونه الداخلية.[xxiii]

تجلت الرؤية التركية لمصير كركوك من خلال التقرير الذي إصداره البرلمان التركي في تشرين الأول عام ٢٠٠٦م عن الأوضاع في شمال العراق،

حيث دعا إلى تأجيل الاستفتاء على كركوك مدة عشر سنوات. وتضمن التقرير أدله حول عدم قدرة شمال العراق عن الانفصال عن بغداد. وعلل ذلك العجز بافتقار الإقليم إلى المنشاءات الصناعية وعدم تشكل مؤسساته المستقلة. ولذلك فأن إدارة الإقليم "تحاول المحافظة على علاقات جيدة مع الدول المجاورة، وتسعى إلى النهوض اقتصادياً، وذلك بالعمل على السيطرة على نفط محافظة كركوك إضافة إلى السعي إلى زيادة نصيب الإقليم من باقي نفط العراق". وهنا يظهر التقرير التخوفات التركية من خطورة سيطرة أكراد العراق على نفط كركوك مما يضمن لهم مستقبلاً اقتصادياً يسهل عليهم الانفصال عن العراق وإقامة دولة مستقلة.

وبرر التقرير دعوته إلى عدم إجراء الاستفتاء على مصير كركوك قائلاً بأن ذلك "سيؤدي إلى الحاق كركوك بإقليم كُردستان العراق في حال تم تنظيم الاستفتاء في ظل الظروف الراهنة". ويشر التقرير إلى توطين ٦٠٠ ألف نازح كُردي داخل المدينة تم جلبهم من خارجها. كما حذر من احتمال نشوب حرب أهلية في حال ألحقت كركوك بإقليم كُردستان، وذلك لاستحالة قبول بقية سكانها من التركمان والعرب لذلك الوضع، ويشير أخيراً إلى ان لتركيا الحق في استخدام القوة العسكرية لحماية الأقلية التركمانية في كركوك في حال نشبت حرب أهلية فيها بعد إلحاقها بإقليم كُردستان.[xxiv]

المصالح الايرانية: -

أخذت استراتيجية إيران في العراق بعداً جديداً مع التطورات التي شهدها بعد العام ٢٠٠٣م، وهي التطورات التي قادت إلى تحولات جوهرية في بنية السلطة والهوية وأوجدت تغيراً في الجغرافيا السياسية، ومسارات ونهج اللاعبين السياسيين في منطقة الشرق الأوسط. فما شهدتهُ الساحة العراقية من حضور شيعي – كُردي في بناء السلطة وزوال البعث، وتحول النهج من عربي – سني إلى شيعي – كُردي قد صب في مجموعة في مصلحة إيران، ووفر لها فرصة للنفوذ وتعزيز دورها الإقليمي.[xxv]

لقد سعت إيران لتحقيق أهداف كاستراتيجية إيرانية لما بعد عراق صدام حسين، منها:

- منح ظهور عراق يسيطر عليه العرب السنة قد يهدد إيران.
- تعزيز المصالح الدينية والاقتصادية في العراق.
- منع ظهور دولة كُردية مستقلة ومنفصلة في شمال العراق.
- منع أي نصر حاسم للولايات المتحدة في العراق، قد يشجع واشنطن على تكرار تجربة تغيير النظام في إيران.[xxvi]

أدخل الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣م متغير جديد على طبيعة العلاقة بين العراق وإيران، إذ حرصت الحكومات العراقية التي تشكلت بعد سقوط نظام صدام حسين على فتح صفحة جديدة من العلاقة مع إيران، وأن لا تتخذ الأرضي العراقية منطلقاً للعدوان عليها، لأن من شأن ذلك أن يعقد العلاقة مع إيران، وأن يضيف تخوفات إضافية للجانب الإيراني الذي وجد في الاحتلال الأمريكي للعراق قلقاً للإيرانيين، واحتمال حدوث مواجهة عسكرية بين الأمريكان والإيرانيين تكون الأرض العراقية ساحة لها.[xxvii]

إن الاستراتيجية الإيرانية تهدف إلى جعل الوجود الأمريكي في العراق في مأزق حقيقي بالنسبة للولايات المتحدة مما يبعد إيران ولو مرحلياً عن خطر الاستهداف وهذا يعني أن إيران تتصرف انطلاقا من مصلحتها القومية ولا يعني لها شيئاً كون الحكومة الحالية شيعية صديقة لها خصوصاً مع تشكيكها في مدى استقلالية قرارات هذه الحكومة عن القرار الأمريكي مستقبلاً، كذلك دعمت إيران مشروع الفيدرالية ضمن تلك الاستراتيجية من اجل ضمان استمرار نفوذها في العراق من خلال تغلغلها في أقاليم الجنوب الشيعية الغنية بالنفط.[xxviii]

إن هذه الاستراتيجية الإيرانية المزدوجة التي تم اعتمادها تجاه العراق، تفيد أن السياسة الخارجية الإيرانية عندما يتعين عليها الخيار بين مبادئ

الأيديولوجية الدينية والمصالح القومية العليا فإنها تختار المصالح القومية العليا بدون تردد.[xxix]

فمنذُ سقوط نظام صدام حسين، حاولت إيران التأثير على السياسة العراقية من خلال العمل مع الأحزاب الشيعية والكُردية لأنشاء دولة فيدرالية ضعيفة يهمن عليها الشيعة وتكون تابعة للنفوذ الإيراني. وكانت طهران قد دعمت الجماعات المسلحة والميليشيات الشيعية أيضاً، وعززت من قوتها الناعمة في المجالات الاقتصادية والدينية والمعلوماتية. وقد قامت استراتيجية إيران على توحيد الأحزاب الشيعية في العراق لكي تتمكن هذه الأحزاب من ترجمة أهميتها الديموغرافية إلى نفوذ سياسي. كما دعمت مجموعة من الأحزاب والحركات المختلفة لتوسيع خياراتها وضمان تقدم مصالحها بغض النظر عن الطرف العراقي الذي يصل إلى القمة.[xxx]

وتحقيقاً لهذه الغاية، حاولت إيران التأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠م وكذلك انتخابات عام ٢٠٠٩م الإقليمية من خلال تمويل مرشحيها المفضلين وتقديم المشورة إليهم وتشجيع حلفائها الشيعة على خوض الانتخابات تحت قائمة موحدة لمنع تقسيم أصوات الشيعة. كما سعت إيران للحفاظ على علاقاتها الجيدة بصفة تقليدية مع الأحزاب الكُردية الرئيسية لتأمين نفوذها في شمال العراق.[xxxi]

كذلك سعت إيران لفتح قنوات بديلة لمواصلة التأثير على السياسة في العراق وحماية مصالحها والتأثير على كبار السياسيين العراقيين وهو حجر الزاوية في سياسة إيران. كما ظهر وبشكل صارخ نفوذ إيران عندما فشلت إيران بأفشال الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق عام ٢٠٠٨م حيث كان قادة إيرانيون كبار يعارضون علناً هذه الاتفاقية.[xxxii]

لقد حاولت إيران أن تدعم حالة الفوضى وعدم الاستقرار في العراق على أمل أن تفشل التجربة الأمريكية لأطول وقت ممكن سبيلاً لعدم تكرارها على أطراف أخرى ومنها إيران، وفي الجانب الأخر فأنها تواصل دعمها للتيارات

السياسية المشاركة في السلطة على أمل أن تتبنى هذه التيارات سياسات موالية لإيران في المستقبل.[xxxiii]

المصالح السورية: -

بالنسبة لسوريا، فرغم ضعف الأقلية الكردية فيها، سواء من حيث العدد أو التأثير السياسي، فإن إنشاء وطن خاص بالأكراد في المنطقة الواقعة على الحدود العراقية السورية التركية شكل قلقاً للحكومات السورية المتعاقبة، وينبع القلق السوري حسب رأى مراقبين من أن يؤدى تكوين دولة كردية إلى قلق كردي داخلي في سوريا، هي في غنى عنه الآن في ظل البيئة الإقليمية والدولية غير المواتية.[xxxiv]

المصالح الامريكية: -

جاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تم إعلانها بعد عام من أحداث أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١م لتربط بوضوح تام السيطرة على الموارد الأساسية للطاقة في العالم وأبعاد المنافسين المحتملين عنها، وبالتالي ضمان استمرار الهيمنة الأمريكية، وتشكيل النظام العالمي الجديد، بقيادة أمريكية منفردة باعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة. هكذا أصبح النفط شأناً لصيقاً بالنفوذ الدولي، وقيادة النظام العالمي، ولم يعد مجرد أمر يتعلق بضمان الرفاهية للشعب الأمريكي فقط، ولم يكن ما تضمنته وثيقة استراتيجية الأمن القومي، مفصولاً عن إعلان أمريكي صادر في أوائل الثمانينات يؤكد أن حدود الأمن القومي هي أخر قطرة نفط في آبار منطقة الخليج.[xxxv]

فقد سعت السياسة الأمريكية للإبقاء على استراتيجيتها القاضية بالبقاء في العراق والتحكم بنفطة وبالتالي التحكم بالمنطقة والعالم، حيث يشكل النفط والسيطرة عليه أهم مصدر للطاقة للولايات المتحدة على مدى عشرات السنين القادمة، كما يتيح لها الهيمنة على العراق وإضعاف نفوذ الأوبيك (OPEC) والتحكم بأسعار النفط، فضلاً عن أن حلفاء أمريكا مثل روسيا وغيرها سيضطرون لمفاوضة أمريكا من أجل الحصول على النفط، كذلك الصين واليابان

يكونان بحاجة لعقد صفقات مع الولايات المتحدة لشراء النفط العراقي وعندئذ لا تكون الولايات المتحدة أقوى قوة عسكرية في العالم فحسب بل تسيطر على أهم موارد العالم وتتحكم بأسعار النفط وأسواقه.[xxxvi]

أن الاستراتيجية الأمريكية المتبعة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م هي استراتيجية الكل ضد الكل، أي خلق حالة من الصراع الداخلي الدموي تؤدي لحرب الأطراف المتنازعة بعضها مع بعض أو حتى حرب الكل ضد الكل بحيث تسمح بالوجود الأمريكي في العراق، ولكن داخل المنطقة الخضراء وداخل القواعد الأمريكية الجديدة المنتشرة في جميع أطراف العراق. هذه الحرب التي تستنزف الجميع ويكون الطرف الأمريكي متفرجاً ينتظر خروج المنتصر ليخضعه لهيمنه القوة الأمريكية.[xxxvii]

أخذت السياسة الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م بخلط الأوراق وتأجيج الصراع الطائفي لضرب القوى بعضها ببعض، وهذا يندرج ضمن الاستراتيجية الأمريكية التي تعمل على البقاء في العراق لعقود قادمة، وتقوم على أساس إشعال الفتن والاقتتال الطائفي سواء على الأسس الجغرافية في العراق، أو على الأسس العرقية أو الأسس العشائرية من أجل جعل الجميع بحاجة دائمة للدعم الأمريكي.[xxxviii]

المراجع

i. نوري طالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، ط٣، أربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٤، ص ١٧- ١٨.

ii. دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ط١، بيروت، مطابع الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص ٨٣.

iii. نوري طالباني، المصدر السابق، ص ١٨.

iv. مجموعة من الباحثين، مصدر سابق، ص ٢٢٩.

v. جبار قادر، قضايا كردية معاصرة (كركوك – الانفال – الكرد وتركيا)، ط١، أربيل، دار ئاراس للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص ١٣.

vi. هشام سوادي هاشم، طرق ووسائط النقل في كركوك وأثرها على الحركة التجارية في العهد العثماني الأخير ١٨٣١-١٩١٤، مجلة التربية والعلم، المجلد ١٥، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص ١.

vii. آيدن آقصو، كركوك وأهميتها الجيوبوليتيكية، مجلة ميزوبوتاميا، العدد ١٣، بغداد، مركز دراسات الأمة العراقية، ٢٠٠٨.

viii. محمد حسين محمد شواني، التنوع الاثني والديني في كركوك، ط١، أربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، ٢٠٠٦، ص ٧١.

ix. مهدي الشرع، تاريخ كركوك وتنوع مكوناتها الاجتماعية والثقافية، مقال منشور على موقع المنبر التركماني.

x. Turkmentribune.com/kerkuk.htm

xi. طارق كامل، طبيعة كركوك، موسوعة كركوك قلب العراق، مجلة ميزوبوتاميا، العدد ١٣، بغداد، مركز دراسات الأمة العراقية، ٢٠٠٨.

xii. خليل اسماعيل محمد، كردية كركوك في ظل الحقائق التاريخية الجغرافية، بحث منشور بتاريخ ٢٠٠٩ /٤/١١ على الموقع: http://www.kurdtimes.com/kt-arab/pages/page.dr01.htm

xiii. http://www.arabvoice.com/modules

xiv. قصي يحيى جابر، "الأبعاد الجغرافية للصراع العربي الكردي في محافظة كركوك العراقية (دراسة في الجغرافيا السياسية)، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٣، ص ١٧٣.

xv. تقرير سياسي، مستقبل كركوك خارطة طرق لحل قضية المحافظة، مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث MERI أربيل، أيلول ٢٠١٥، ص ٢٨-٢٩.

xvi. جوست هيلترمان، مصدر سابق.

xvii. شون كاين، ايجاد أرضية مشتركة: كركوك كمحافظة ذات وضع خاص، موجز سلام ٣١، معهد السلام الأمريكي، ٢٠١٠، ص ٢.

xviii. Larry Hanauer, Laurel E.Miller, Resolving Kirkuk Lessons Learned Form Settlements Of Earlier Ethno- Tevritorial Conflicts, Rand National Defense Research Institute, P.1.

xix. هنري ج باركي، الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان، مصدر سابق، ص ٢٦.

xx. Middle East Report No. 56, Ibid, P.5.

xxi. تقرير سياسي، مستقبل كركوك خارطة طريق لحل قضية المحافظة، مصدر سابق، ص ٢٨.

xxii. http://www.annabaa.org/nbanews/2009/04/249.htm

xxiii. عبد الجليل زيد المرهون، تركيا وقضية كركوك، مقال منشور، صحيفة الرياض، العدد ١٤١٧٢، مؤسسة اليمامة الصحيفة، ١٣/٤/٢٠٠٧.

xxiv. خورشيد دلي، تركيا وكردستان العراق من العداء إلى الشراكة، مقال منشور، موقع الجزيرة ٢٢/١٢/٢٠١٠.

www.aljazeera.net

xxv. عبد الجليل زيد مرهون، تركيا وقضية كركوك، مصدر سابق.

xxvi. فاطمة الصمادي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية: تنامي هاجس الأمن وتراجع الفرص، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠/٧/٢٠١٤، ص ٣.

xxvii. احمد محمود ابراهيم حمدونه، مصدر سابق، ص ٧٤.

xxviii. محمد كامل محمد الربيعي، مستقبل العلاقات العراقية- الإيرانية، المجلة السياسية والدولية، العدد١٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص ٦٢- ٦٣.

xxix. بتول هليل الموسوي، العراق في الاستراتيجية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص ٥.

xxx. مازن الرمضاني، العلاقة العراقية -الإيرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٧/١/٢٠١١.

www.dohainstitute.org

xxxi. Michael Eisenstadt, Iran and Iraq, Washington Institute, Sep. 2015, P.2.

xxxii. Michael Eisenstadt, Michael Knights, Ahmed Ali, Iran's Influence in Iraq: Countering Tehran's Whole- of- Government Approach, Washington Institute, Apr. 2011, P.11.

xxxiii. Kenneth Katzman, Iran- Iraq Relations, congressional Research service, Aug. 2010, p.6.

xxxiv. بيداء محمود احمد، تطبيع العلاقات العراقية- الإيرانية عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر، مجلة المستنصرية لدراسات العربية والدولية، العدد ١٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ٩٠.

xxxv. http://www.annabaa.org/nbanews/62/291.htm

xxxvi. خليل حسين، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وخلفيات الاتفاقية الأمنية، مقال منشور، موقع الشعلة الإلكتروني، ٢٥/٧/٢٠٠٩.

https//iraqibeacon.wordpress.com.

xxxvii. محمد أحمد، مصدر سابق، ص ١٢٧.

xxxviii. صالح النملة، أمريكا والعراق، مقال منشور، صحيفة الرياض، العدد ١٤٥٦٨، مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٣/٥/٢٠٠٨.

xxxix. صالح لنملة، الاحتلال الأمريكي يؤجج الطائفية، مقال منشور، صحيفة الرياض، العدد ١٤٣٣٠، مؤسسة اليمامة الصحفية، ١٨/٩/٢٠٠٧.